

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21-2002/10/25

مسائل المالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

تعليقات المراجع الخارجي (السابق)

يسر المدير التنفيذي أن يقدم رفق هذا تعليقات المراجع الخارجي (السابق) على تقارير برنامج الأغذية العالمي التالية:

- التقرير النهائي بشأن تحليل معدل تكاليف الدعم غير المباشر (WFP/EB.3/2002/5-C/1)؛
- الأرصدة النقدية للبرنامج: تركيبة النقدية ومستوياتها الملائمة (WFP/EB.3/2002/5-D/1)؛
- التقرير النهائي عن أرصدة المشروعات المقفلة قبل عام 2001 والمرحلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) (WFP/EB.3/2002/5-E/1).

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب باعتبار أن نقاش الأمر لا يخرج من الاستخدام السليم لوقت المجلس.



Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/5 (C,D,E)/4

9 October 2002

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مقدمة

- 1- بناء على طلب المجلس التنفيذي، قمنا بدراسة تقارير برنامج الأغذية العالمي التالية:
- ◀ التقرير النهائي بشأن تحليل معدل تكاليف الدعم غير المباشر (الوثيقة WFP/EB.3/2002/5-C/1)؛
 - ◀ الأرصدة النقدية للبرنامج: تركيبة النقدية ومستوياتها الملائمة (الوثيقة WFP/EB.3/2002/5-D/1)؛
 - ◀ التقرير النهائي عن أرصدة المشروعات المقفلة قبل عام 2001 والمرحلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) (الوثيقة WFP/EB.3/2002/5-E/1).
- وترد تعليقاتنا على هذه الوثائق بالتفصيل في الفقرات التالية.

التقرير النهائي بشأن تحليل معدل تكاليف الدعم غير المباشر

معلومات أساسية

- 2- ناقش المجلس التنفيذي في دورته السنوية عام 2002 الوثيقة المعنونة "استعراض أولي لمعدل تكاليف الدعم غير المباشر" (الوثيقة WFP/EB.A/2002/6-A/1 and Corrigendum). وأحيط المجلس علماً بهذا الاستعراض الأولي، في الوقت الذي انتظر فيه نتيجة الاستعراض النهائي والأكثر شمولاً ليعرضه على الدورة العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2002. كما قرر المجلس الإبقاء على المعدل الحالي لتكاليف الدعم غير المباشر في عام 2002 (7.8 في المائة)، إلى أن ينتهي من عملية الاستعراض واتخاذ قرار في الدورة الحالية، كما وافق على سلسلة من "الخطوات التالية" التي من شأنها أن تمكن الأمانة من أن تستكمل التقرير النهائي.
- 3- وفي إطار هذه "الخطوات التالية"، على الأمانة أن تبدأ في إجراء سلسلة من التحليلات مع دراسة شاملة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، وأن "تعرض نتائج هذه التحليلات والدراسة على المراجع الخارجي للنظر فيها، على أن تكون توصيات المراجع الخارجي جاهزة في أكتوبر/تشرين الأول 2002"⁽¹⁾. وكانت نيتنا أساساً هي إدراج تعليقاتنا وتوصياتنا في تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001، التي تناولت بالفعل إيرادات ومصروفات دعم البرامج والإدارة (الفقرات من 54 إلى 71). ولكن التحليلات والدراسة لم تكن كاملة عندما انتهينا من تقريرنا (لم يكن متوافراً آنذاك سوى المخطط التفصيلي للاستعراض النهائي).
- 4- وبعد ذلك، تلقت هيئة مكتبنا في منتصف أغسطس/آب 2002 مشروع التقرير النهائي عن تحليل تكاليف الدعم غير المباشر، وأصدرت بعض التعليقات والاقتراحات الأولية، التي أدرجت حينئذ في مشروع التقرير المنقح. ثم تلقت هيئة مكتبنا في 18 سبتمبر/أيلول 2002 التقرير النهائي، الذي يستحق - في رأينا - التعليقات والتوصيات التالية فيما يتعلق بما يلي:
- ◀ أوجه الخلل الهيكلية بين إيرادات ومصروفات دعم البرامج والإدارة؛
 - ◀ طبيعة مصروفات دعم البرامج والإدارة؛
 - ◀ معدل تكاليف الدعم غير المباشر للفترة المالية 2002-2003؛
 - ◀ إدارة الثغرات الموجودة في دعم البرامج والإدارة؛
 - ◀ خيارات التمويل الأخرى لدعم البرامج والإدارة؛
 - ◀ المستوى المناسب لدعم البرامج والإدارة؛
 - الدراسة المقارنة مع المنظمات الأخرى.

أوجه الخلل الهيكلية بين إيرادات ومصروفات دعم البرامج والإدارة

- 5- كما يتبين بالتفصيل من القسمين الثاني والثالث من التقرير النهائي، فإن أوجه الخلل الهيكلية بين إيرادات دعم البرامج والإدارة ومصروفاتها، هي نتيجة النظام الحالي لقيود الإيرادات (على أساس نقدي) والمصروفات (على أساس الاستحقاق)، بالإضافة إلى تقلبات الأسعار والكميات، وغير ذلك من المصروفات والإيرادات غير المنظورة لدعم البرامج والإدارة. وكما سبق أن أشرنا في تقريرنا (الفقرات من 58 إلى 64) فإن الفجوة الناجمة عن الأساليب المحاسبية التقليدية، يمكن

(1) أنظر "قرارات وتوصيات الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2002" (الوثيقة WFP/EB.A/2002/10).



معالجتها بمجرد تغيير السياسة المحاسبية الخاصة بالإيرادات. وكان هذا هو الأساس الذي استندنا إليه في توصياتنا بأن يسجل البرنامج إيراداته ومصروفاته على أساس الاستحقاق. ولذا، فإننا نرحب بقرار المدير التنفيذي "بتغيير السياسة المحاسبية الخاصة بتسجيل الإيرادات لتصبح على أساس الاستحقاق اعتباراً من أول يناير/ كانون الثاني 2002" كما جاء في الفقرة 30 من التقرير النهائي.

طبيعة مصروفات دعم البرامج والإدارة

- 6- يتناول القسم الرابع من التقرير النهائي طبيعة مصروفات دعم البرامج والإدارة، ويخلص بشكل أساسي إلى أن جزءاً كبيراً من هذه المصروفات (ثلاثة أرباعها تقريباً في ميزانية عامي 2002-2003) تعتبر مصروفات ثابتة بالنسبة للتغيرات في حجم التشغيل. وبالنسبة لمصروفات دعم البرامج والإدارة التي تتغير بتغير مستوى العمليات، ويمكن ربطها ربطاً مباشراً بدعم العملية، فإن التقرير النهائي يخلص إلى أن "هناك أسباباً قوية تدعو إلى إعادة تصنيف هذه المصروفات كتكاليف دعم مباشر، لتصبح مصروفات دعم البرامج والإدارة أكثر ثباتاً في طبيعتها". وبناءً على ذلك، فالمطلوب من المجلس التنفيذي الموافقة على إعادة تصنيف هذه المصروفات.
- 7- وفي رأينا، أنه من السابق لأوانه مطالبة المجلس بالموافقة على إعادة التصنيف هذه، للأسباب التالية:
- ◀ رغم عدم نص التقرير النهائي صراحة على ذلك، فقد أبلغت هيئة مكتبنا بأن البرنامج ليس لديه النية في القيام بعملية إعادة التصنيف هذه للفترة المالية الجارية (2002-2003) وإنما ابتداءً من عام 2004 وما بعده،
 - ◀ إن التقرير النهائي لم يشر إلى الطبيعة المحددة للمصروفات التي سيعاد تصنيفها. وبالمثل، فلم يوضع بعد "نظام يربط هذه التكاليف بالمشروعات ويخصص الأموال لمختلف الاستخدامات"،
 - والحقيقة، وكما سبق أن أشرنا في تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001، ورغم التحسينات التي أدخلت، فما زال على البرنامج أن يحدد وبطريقة أكثر دقة وواقعية التكاليف التي تعتبر بطبيعتها تكاليف لدعم البرامج والإدارة. ولذا، فإننا نوصي "بتقديم وثيقة شاملة عن ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى المجلس التنفيذي، ليقوم باستعراضها بأسرع ما يمكن، أو على الأقل قبل إعداد ميزانية الفترة المالية 2004-2005 بوقت طويل" [الفقرة 68].
- 8- وفي ضوء ما سبق، ومع مراعاة أن الأمانة قد ألزمت نفسها بأن تقوم باستعراض كامل في ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة المالية 2004-2005، للافتراضات والأسس التي تتحدد مصروفات دعم البرامج والإدارة بناءً عليها، فإننا نوصي بطلب موافقة المجلس التنفيذي في مرحلة تالية، إذا أظهر هذا الاستعراض ضرورة إعادة تصنيف أي بند من مصروفات دعم البرامج والإدارة إلى تكاليف الدعم المباشر.

معدل تكاليف الدعم غير المباشر للفترة المالية 2002-2003

- 9- يناقش القسم 5 من التقرير النهائي الآلية الحالية لتمويل تكاليف الدعم غير المباشر، ونتائج الفرق الموجود في دعم البرامج والإدارة على المعدل الواحد لتكاليف الدعم غير المباشر، بناءً على ثلاثة تصورات مختلفة. فمن بين الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، أنه حتى بعد تعديل الاختلاف الموجود في أساليب المحاسبة التقليدية، سيظل هناك نقص كبير في مصروفات دعم البرامج والإدارة عن الفترة من 1996 إلى 2001، والتي كانت تمول من عائد الفائدة. ثم أنه، ومع افتراض بقاء جميع العناصر الأخرى كما هي في الميزانية واستقرار متوسط التكاليف المباشرة للطن المتري الواحد عند مستواها في 2000-2001، سيظل هناك نقص في مصروفات دعم البرامج والإدارة في الفترة المالية 2002-2003 عند المعدل الحالي لتكاليف الدعم غير المباشر.
- 10- وعلى هذا الأساس، تضمنت الفقرتان 74 و75 من التقرير النهائي إجراء مقترحاً في هذا الشأن. فقد قرر المدير التنفيذي "تعديل الميزانية الباقية لدعم البرامج والإدارة بالتخفيض بنسبة 10 في المائة اعتباراً من أول يناير/ كانون الثاني 2003" وأوصى المجلس التنفيذي بأن يؤكد بقاء معدل تكاليف الدعم غير المباشر عند نسبة 7.8 في المائة لعام 2002، وأن يوافق على تخفيض معدل تكاليف الدعم غير المباشر إلى 7 في المائة لعام 2003. ومع هذه القرارات، سيظل هناك عجز في مصروفات دعم البرامج والإدارة قيمته 28.5 مليون دولار، إذا ظلت أسعار المدخلات المباشرة عند نفس مستوياتها في 2000-2001.
- 11- وفي رأينا أن القرار الذي اتخذ والإجراء الذي أوصي به، يستدعيان التعليقات التالية:

- ◀ عند اعتماد ميزانية البرنامج لفترة السنتين 2002-2003، في الدورة العادية الثالثة التي عقدت عام 2001، رخص المجلس للمديرة التنفيذية تعديل عنصر دعم البرامج والإدارة في الميزانية، في حالة واحدة هي أن يجرى هذا التعديل "وفقاً لأي تغيير في حجم العمليات، إذا تجاوز هذا التغيير 10 في المائة من المستوى المقرر"⁽²⁾. وحيث أن

(2) أنظر قرارات وتوصيات الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي، 2001 (الوثيقة (WFP/EB.3/2001/14)).



التعديل المقرر في الميزانية لا يرتبط بالتغير في حجم العمليات، فإنه لا ينبغي أن يتقرر بمعرفة المدير التنفيذي، وإنما بمعرفة المجلس التنفيذي نفسه. ولكننا نقر مع ذلك، بأنه إذا لم يكن للمدير التنفيذي الحق في تعديل الميزانية رسمياً، فإنه ليس مرغماً على إنفاق كل المخصصات المعتمدة. بل على العكس فإن المادة السابعة - 7 من اللائحة العامة⁽³⁾، تحث على إبقاء المصروفات في أدنى مستوى ممكن،

- ◀ وحيث أن المعدل الحالي لتكاليف الدعم غير المباشر، وهو 7.8 في المائة، سيؤدي بالفعل إلى نقص في تكاليف دعم البرامج والإدارة للفترة المالية 2002-2003، فإن تخفيض هذا المعدل قد لا يكون هو الإجراء الأنسب.
 - في الفقرة 71 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001، أشرنا إلى أنه "بغية التمكن من استعراض المعدل الراهن لتكاليف الدعم غير المباشر، فإن من الواجب تزويد المجلس التنفيذي بما يلي، بالإضافة إلى المعلومات المتصلة بطابع ومدى المصروفات التي سيتم تحميلها كتكاليف لدعم البرامج والإدارة المذكورة آنفاً:
 - معلومات مفصلة عن مستوى وأنواع المساهمات المقبلة التي سيجري بالنسبة لها خفض المعدل القياسي البالغ 7.8 في المائة، أو الإعفاء منه تماماً؛
 - إشارة واضحة إلى المصادر الأخرى لتمويل تكاليف دعم البرامج والإدارة، أي المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية، والوفورات من التزامات الفترات السابقة".
- ورغم أننا نعترف بالتأثير المحدود لإيرادات دعم البرامج والإدارة المذكورة آنفاً، فمازلنا نرى ضرورة إجراء دراسة شاملة لهذه المسائل.
- وأخيراً وليس آخراً، فإننا لا يمكن أن نشجع البرنامج - كقاعدة عامة - على تغيير معدل تكاليف الدعم غير المباشر في منتصف أي فترة مالية. والأفضل، تثبيت هذا المعدل لفترة الميزانية بأكملها على الأقل، وطوال الفترة المالية (وهي سنتان في الوقت الحاضر).

إدارة الفروق في ميزانية دعم البرامج والإدارة

- 12 يتناول القسم السادس من التقرير النهائي إدارة الفروق في ميزانية دعم البرامج والإدارة، حيث أن التقديرات تشير إلى أنه بغض النظر عن معدل تكاليف الدعم غير المباشر الذي يقرره المجلس التنفيذي في ظل النظام الحالي، يكاد يكون في حكم المؤكد أنه سيكون هناك دائماً فرق في ميزانية دعم البرامج والإدارة. ولحل هذه المشكلة، أعلن عن فتح المدير التنفيذي لحساب تسويات تسجل فيه الفروق الفعلية في ميزانية 2002-2003. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت التوصيات التالية لدراستها بمعرفة المجلس:
- ◀ في حالة وجود فوائض في ميزانية دعم البرامج والإدارة، يخفض معدل تكاليف الدعم غير المباشر إلى الصفر من حساب التسويات في ميزانية دعم البرامج والإدارة.
- ◀ كما حدث في الفترات المالية السابقة، يستخدم عائد الفائدة في تمويل العجز في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا كان هناك أي عجز.
- إيجاد آليات أخرى لمعالجة الحالات المقبلة التي تكون فيها عوائد الفوائد غير كافية لتغطية مثل هذا العجز.
- 13 وفي رأينا أن القرار الذي اتخذ والإجراء الذي أوصي به يستدعيان التعليقات التالية:
- ◀ بالنسبة لفتح حساب تسوية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، فإن مسألة طبيعة هذا الحساب ينبغي أن تثار. ورغم أن التقرير النهائي لا يعطي أي إشارة في هذا الصدد، فإننا نستطيع أن نشبه حساب التسوية هذا بحساب احتياطي، إذ أنه قد يؤدي إلى إحداث فوائض. وفي هذه الحالة ينبغي إنشاؤه بمعرفة المجلس نفسه تمثيلاً مع المادة العاشرة-1⁽⁴⁾ والمادة العاشرة-7⁽⁵⁾ من اللائحة المالية.
- ◀ كما ينبغي أن يحدد المجلس كيفية استخدام الفوائض في ميزانية دعم البرامج والإدارة، في حالة وجودها، وقت إنشاء حساب التسوية في هذه الميزانية. فإذا قرر المجلس استخدام هذه الفوائض لتخفيض معدل تكاليف الدعم غير المباشر كما هو مقترح، فإننا نوصي بأن يتم ذلك إما في موعد محدد (في نهاية كل فترتين ماليتين، مثلاً) أو عندما تصل الفوائض إلى مبلغ معين. وتحقيقاً للاتساق بالنسبة للبرنامج، والاستقرار بالنسبة للجهات المانحة، فمن الأفضل تحاشي أي تغيير ملموس في معدل تكاليف الدعم غير المباشر من فترة مالية إلى أخرى.

(4) تنص المادة العاشرة -1 من اللائحة المالية على ما يلي: "ينقسم حساب البرنامج إلى: الحساب العام، وحسابات فئات البرامج، وحسابات الأمانة، وأية حسابات أخرى ينشئها المجلس من حين إلى آخر. وينشئ المدير التنفيذي هذه الحسابات داخل حساب البرنامج عند الاقتضاء، لتطبيق هذا النظام".



□ وفيما يتعلق باستخدام عائد الفائدة لتمويل أي عجز في ميزانية دعم البرامج والإدارة، فإن القرار في هذا الشأن يرجع إلى المجلس كما أشار التقرير النهائي إلى ذلك عن حق. ولا نستطيع إلا أن نوافق على ضرورة إنشاء آليات أخرى لمعالجة الحالات المقبلة عندما لا يكفي عائد الفائدة لتغطية مثل هذا العجز. وكما سلفت الإشارة في الفقرة 35 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001، فإن إعادة برمجة أرصدة الأموال غير المستخدمة وإعادة تسديد الأرصدة غير المستخدمة سيخلف في نهاية المطاف آثاراً على مستوى الأرصدة النقدية، وبالتالي على مستوى عائد الفائدة.

خيارات التمويل الأخرى لدعم البرامج والإدارة

14- يتناول القسم السابع خيارات التمويل الأخرى لدعم البرامج والإدارة. حيث يعيد النظر في الخيارات التي كانت مجموعة العمل قد درستها في عام 1998، ويحدثها من جديد. وبالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في الفقرتين 27 و 71 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001، فإن هناك معلومات أولية عن المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية. ونحن نوافق على الاقتراح بإدراج المسائل المتعلقة بجمع المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية وحساباتها وتسجيلها كجزء من إيرادات ميزانية دعم البرامج والإدارة، في استعراض سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل. ومع ذلك، فإننا نرى أن النتائج الهزيلة التي تحققت حتى الآن في إبرام الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية مع الحكومات المضيفة (بما يتماشى مع المادة الرابعة-7 من اللانحة المالية) ترجع جزئياً إلى التعطيل الذي واجهه البرنامج والذي أشرنا إليه في الفقرات من 23 إلى 27 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001. ورغم أن المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية ليست مصدراً هاماً في إيرادات ميزانية دعم البرامج والإدارة، فإن على البرنامج ألا يستبعد هذا المصدر، حيث أن ذلك سيتعارض مع الاتجاه العام الملاحظ في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولذا فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة الالتزام بالموعد النهائي المحدد للمجلس التنفيذي لكي يقدم "ورقة إدارة" حول هذا الموضوع، وهو شهر فبراير/ شباط 2003.

المستوى المناسب لدعم البرامج والإدارة

15- يتناول القسم الثامن كيفية تحديد مستوى مناسب لدعم البرامج والإدارة. ونحن نوافق على الالتزام الذي صدر بإعداد ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة المالية 2004-2005 باستخدام نهج صفري بهدف تحديد أفضل مستوى لدعم البرامج والإدارة. كما نوافق على التوصية بدراسة وضع إطار لقياس نتائج الأنشطة الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

الدراسة المقارنة مع المنظمات الأخرى

16- أعطت الدراسة المقارنة التي أجريت مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى معلومات مفيدة للغاية. ومع ذلك، وكما جاء

الأرصدة النقدية للبرنامج

معلومات أساسية

17- وافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2002 على تقرير بعنوان "إدارة الأموال النقدية والاستثمارات:

(6) أنظر "قرارات وتوصيات الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2002" (الوثيقة WFP/EB.1/2002/12).
 (7) أنظر الفقرة 23 من "ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2002" (الوثيقة WFP/EB.1/2002/13).



- 18- ويرد الاستعراض المستفيض لإدارة الخزانة الذي أجرته هيئة مكتبنا أثناء الفترة المالية 2000-2001 في الفقرات من 72 إلى 165 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرتين 36 و37 تعلقان على تطور التدفق النقدي في الفترة من 1994 إلى 2001. وكان هدفنا المبدئي هو أيضا إدراج بعض التعليقات على التحليلات المفصلة التي طلبها المجلس. ومع ذلك، فلم تكن هذه التحليلات قد انتهت عندما انتهينا من تقريرنا. والواقع أن الوثيقة لم تنتهي إلا يوم 18 سبتمبر/ أيلول 2002. وهي تستحق في رأينا التعليقات والتوصيات التالية فيما يتعلق بما يلي:
- ◀ تركيب الأرصدة النقدية التراكمية للبرنامج؛
 - ◀ توقعات التدفق النقدي؛
 - مستويات الفائض النقدي.

تركيب الأرصدة النقدية الإجمالية للبرنامج

- 19- يتناول الجزء الأول من الوثيقة تركيب الأرصدة النقدية الإجمالية للبرنامج، التي وصلت إلى 905 ملايين دولار حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 (مقسمة بين 819.6 مليون دولار نقدا وأصول استثمارية قصيرة الأجل، و85.4 مليون دولار وأصول استثمارية طويلة الأجل، كما جاء في الكشف الثاني من الحسابات المراجعة). ولأغراض التحليل، تم تصنيف المبلغ الإجمالي إلى فئتين: "نقدية متصلة بالمشاريع" من ناحية، و"نقدية غير متصلة بالمشاريع" من ناحية أخرى. وللتفرقة بين الفئتين مزاها. ومع ذلك، فإن الطريقة التي صنفت بها المكونات النقدية قابلة للنقد:
- ◀ تم تصنيف القرض طويل الأجل بقيمة 106 ملايين دولار ضمن "النقدية غير المتصلة بالمشاريع". ولكن الحقيقة أنه يتصل بعملية طوارئ كبيرة كما يتبين تفصيلا من الفقرات من 152 إلى 154 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001. ثم أنه، نظرا لأن القيمة الحالية لخصيصة القرض تفوق بكثير دفعات التسديد المتوقعة لقسط القرض وفائدته، فمن الممكن استخدام الفائض في تنفيذ المشروع في حالة موافقة المجلس على ذلك.
 - وبالمثل، فقد صنفت الأموال الناجمة عن تحويل السلع إلى نقد في المكاتب القطرية، وقيمتها 57.3 مليون دولار ضمن "النقدية غير المتصلة بالمشاريع" بينما وضعت هذه الأموال تحت تصرف البرنامج لتمويل مشروعات محددة تم الاتفاق عليها مع الحكومات المعنية.
- 20- ونظرا لما سبق، فإننا نوصي، بالنسبة للتقارير في المستقبل، بتصنيف مختلف بحيث يعكس بصورة أفضل الطبيعة الحقيقية لمختلف الأرصدة النقدية. ومن الممكن استخدام نفس التصنيف لعرض كشوف التدفق النقدي (الكشف الثالث من الحسابات المراجعة) مثلا، مع التفرقة بين النقدية من أنشطة التشغيل، وأنشطة التمويل، والمصادر الأخرى.

تنبؤات التدفقات النقدية

- 21- يتناول القسمان الثالث والرابع من الوثيقة نتائج تنبؤات التدفقات النقدية للفترة 2002-2005، باستخدام معدلات السنوات السابقة مرة، واستخدام معدلات أعلى للصرف مرة أخرى. وإذا كانت هذه التنبؤات تعطي بعض المعلومات المفيدة، فإننا نأسف لأن المنهجية المستخدمة في التنبؤات لم تكن تقوم إلا على تحليل اتجاهات السنوات السابقة، وأن افتراض معدلات أعلى للصرف بنسبة 10 في المائة، ليست لها ما يدعمها. وفي الفقرات من 120 إلى 123 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001، أشرنا بالفعل إلى أنه في حين أن تحليل الاتجاهات يمكن أن يوفر معلومات قيمة، فمن الواجب أيضا إعداد التنبؤات على أساس المعايير الحالية. ونظرا إلى أنه لا شك في أن التنفيذ الكامل لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) في يناير/كانون الثاني 2002 سيسفر عن تغيير أنماط الاستلام والصرف ويمكن أن تشمل هذه المعايير: متوسط الفترة الزمنية لتسوية حسابات الموردين وغيرها من الحسابات المدينة، وتحصيل المساهمات، واسترداد الحسابات الدائنة، والفترة المنقضية بين الالتزامات والصرف وبين قفل المشروعات وإعادة برمجة أموال المساهمات التي لم تنفق.
- 22- وإزاء ما سلف، فإننا نوصي بوضع هذه المعايير وتوثيقها رسميا لتكون بمثابة أساس لإعداد التنبؤات النقدية في المستقبل. وكما سبق أن أشرنا في تقريرنا [الفقرات من 103 إلى 105]، فإن هذه واحدة من المجالات التي تحتاج إلى إدخال تحسينات، حيث أنه لم يكن هناك نظم آلية مستخدمة وقت الاستعراض الذي أجرته هيئة مكتبنا. فالوظائف الحالية لنظام WINGS ينبغي أن تيسر عملية التنبؤات بمجرد تشغيلها كما هو متوقع.



مستويات الفائض النقدي

23- يتناول الجزء الأخير من الوثيقة مسألة مستويات الفائض النقدي، مع تقديم خطة عمل في هذا الشأن. ونحن نوافق على الإجراءات المتوقعة، ونكتفي بأن نوصي بأن تشمل الخطة أيضا معالجة تنبؤات التدفقات النقدية.

التقرير النهائي عن أرصدة المشروعات المقفلة قبل عام 2001 والمرحلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS)

معلومات أساسية

24- ناقش المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2002 وثيقة بعنوان "أرصدة المشروعات المقفلة قبل عام 2001 والمرحلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات" (الوثيقة WFP/EB1/2002/4-B/1). وأحيط المجلس علما بهذا التقرير المبدئي عن حالة الأرصدة المالية للمشروعات المقفلة والتي رحلت إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، والإجراءات التي تتخذ للانتهاء من هذا العمل وإصدار تقرير نهائي بشأنه. ولم يطلب منا رسميا التعليق على هذا التقرير النهائي. ومع ذلك، ونظرا لأن المسألة المطروحة لها تأثيرها على مستوى النقدية، فقد حصلت هيئة مكتبنا في أوائل شهر أغسطس/آب 2002 على مشروع التقرير النهائي، وأعطت بعض التعليقات والمقترحات المبدئية بشأنه، أدرجت في حينها في مشروع التقرير المنقح. وفي 18 سبتمبر/أيلول 2002، حصلت هيئة مكتبنا على التقرير النهائي، والذي يستحق - في رأينا - التعليقات التالية بشأن التأثير على الأرصدة النقدية.

التأثير على الأرصدة النقدية

25- كما يتبين من الفقرات من 28-31، فإن التأثير على الأرصدة النقدية سيكون ملموسا: فقد تم ترحيل 46.69 مليون دولار من المشروعات المقفلة إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، وسيحول مبلغ 30.90 مليون دولار من المشروعات المستكملة والمقرر إقفالها ماليا. وقد أشرنا في الفقرة 35 من تقريرنا عن حسابات الفترة المالية 2000-2001، إلى أنه بالنسبة إلى عمليات إعادة البرمجة والتسديد التي تمت في الفترة المالية 2000-2001، كان الانخفاض في الأرصدة النقدية عملية بطيئة. وبناء على ذلك، فإننا نرحب بالاستراتيجيات المنتظرة لتحسين عملية إقفال المشاريع وتقديم تقارير عنها.

26- بالنسبة لأصل ظاهرة الأرصدة غير المنفقة، والتي لم تتناولها هذه الوثيقة بالتفصيل، فقد عولجت بطريقة جزئية في الفقرة 42 من التقرير عن الأرصدة النقدية للبرنامج. وكما قيل عن حق، فإن هذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى مدخرات محققة من تنفيذ المشروعات أو من زيادة الأموال المرصودة في الميزانية. وحيث أنه لا يمكن إعطاء جواب قاطع في هذه المرحلة، فقد التزمت الأمانة بمواصلة التحقيق في هذه المسألة بإجراء استعراضات في حينها للميزانيات مقابل الأرقام الحقيقية للمصروفات، وتنقيح الميزانية الأصلية عند اللزوم. ونحن نؤيد خطة العمل هذه بقوة ونوصي بعرض نتائج هذه الاستعراضات على المجلس.

ميشيل كوديوريه
المديرة

نيابة عن الرئيس الأول لديوان المحاسبات في الجمهورية الفرنسية
مراجعة حسابات

1 أكتوبر/تشرين الأول 2002